على مدى الاستغلال الذي يتعرض له السكان في الضفة الغربية .

وقد أثار اجتماع الصناعيين المنعقد في الضفة الغربية ، بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١ ، معوقات السياسة الضرائبية للتطور الصناعي ، حيث يجمع من الضرائب الصناعية فقط لأحد مكاتب الجمارك في الضفة الغربية ، حوالى ١٦ مليون ليرة شهرياً(٤٢) .

وتفرض هذه الضريبة على جميع الصفقات ، سواء كانت بيع أو شراء ، استيراد أو تقديم خدمات . وتسري على جميع المعاملات التجارية في كل مرحلة من مراحل الانتاج والتسويق ، من بدء الاستيرادوحتى بيع المفرق.وعندما بدىءالعمل بهذه الضريبةغير المباشرة،كانت تفرض بنسبة٨٪ على البضائع والخدمات والمواد المستوردة ، وبنسبة ٦ ٪ على اجور المؤسسات المالية وأرباحها ، ونسبة ٣٪ على المؤسسات التي لا تجني أرباحاً . إلا أن هذه النسب ما لبثت ان وصلت حسب قرار الحكومة الاسرائيلية في ٧٧/١١/٢٨ الى ٩٪ ، ١٢٪ و ٥٪ على التوالي(٤٣).

وقد أدى تطبيق هذه الضريبة الى ارتفاع أسعار الكهرباء ، والماء ، والوقود ، والسكن ، والسلع المستوردة ، والمنتوجات الصناعية المحلية . ويتولى جباية هذه الضريبة من المستهلك التجار وأرباب العمل .

وبالاضافة الى الضريبة المذكورة ، تفرض السلطات الاسرائيلية جمارك على ما يستورد من بضائع ، وذلك في محاولة لاغلاق باب الاستيراد أمام المصانع العربية ، فاذا ما أخذ بعين الاعتبار قيمة الشحن وتخليص البضائع ، تصبح قيمة ما يدفع من اجل استيراد بضاعة ما ، مساوية لثمنها . وعلى سبيل المثال ، فان مصنع الأقمصى للنسيج يستورد مواده الخام عبر حيفا وتبلغ قيمة تكلفة الاستيراد من ثمن البضاعة كما يلي . ٧٠٪ جمارك ، وهذه تتضمن قيمة الضريبة الاضافية ، ٢٠٪ ثمن شحن ، ١٠ ٪ مقابل تخليص البضاعة . وتبلغ قيمة الضريبة الاضافية المستوفاة من هذا المصنع ما بين ٢٥ ــ ٣٠ ألف ليرة اسرائيلية سنوياً . وفي مصنعي سنقرط والعشي للنسيج تبلغ قيمتها حوالى ٢٠,٠٠٠ ليرة لكل منهما .

وفي شركة سجائر القدس المساهمة المحدودة ، يظهر بوضوح حجم المكوس والضرائب الباهظة التي تستوفيها السلطات الاسرائيلية من مصانع الضفة الغربية . فمثلا ، يستوفى ٦٥٪ من قيمة المبيعات كمكوس ، و ٣٨ ٪ من أرباح الشركة كضريبة دخل ، و ١٥ ٪ من قيمة المواد الخام المستوردة ، عدا عن استيفاء نسبة معينة على كل كغم من التبغ المستورد . بالاضافة الى قيمة الضريبة الاضافية .

وتجنبا لعقبات الاستيراد والتصدير ، يلجأ كثير من أصحاب المصانع الى وسطاء اسرائيليين للقيام بالاجراءات اللازمة ، مما يدفع المصانع العربية باستمرار لمزيد من التبعية للشركات الاسرائيلية . وتظل الصناعة في الضفة الغربية مهددة باستمرار بقرارات جديدة تمليها السلطات الاسرائيلية . ولذلك فان فئة أرباب المصانع تعيش في خوف مستمر ، فهي مهددة في كل لحظة بالافلاس . ورغم ما يمكن أن يقال عن اعتمادها على الاقتصاد الاسرائيلي وارتباطها به ، إلا أن ذلك الارتباط تمليه الضرورة أكثر مما تمليه المنفعة . وهي تختلف عن فئة الوسطاء التجاريين الذين لا يملكون شيئا في الضفة الغربية ، ويعتمدون بشكل أساسي على الشركات الاسرائيلية في استيراد المنتوجات التي تحتاجها الضفة الغربية . وهؤلاء عادة قلة . وهم مستفيدون من وجود الاحتلال . أما فئة أرباب المصانع ، فلا تتضرر بزواله ، فلها ما تملكه من مصانع ، وتستطيع استيراد ما تريد من مواد خام دون عراقيل . وهي رغم أنها تستوفي ما تدفعه من ضرائب ومكوس من المستهلك ،إلا أن ذلك يعني ارتفاع تكلفة المنتوجات الصناعية ، وبيعها بأسعار مرتفعة ، مما يجعلها أضعف في المنافسة أمام مثيلاتها من المنتوجات الاسرائيلية المدعومة من قبل السلطات الحكومية .